



صندوق النقد الدولي  
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431  
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 11/395  
للنشر الفوري  
٤ نوفمبر ٢٠١١

## بيان السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، حول قمة مجموعة العشرين في مدينة كان

صدر اليوم البيان التالي عن السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، عقب اختتام قمة قادة مجموعة العشرين في مدينة كان الفرنسية:

"أرحب بما ورد في خطة عمل كان للنمو والوظائف وبالخطوات الأخرى المعلنة في مؤتمر القمة، بما في ذلك الإجراءات التي ستدعم الصندوق في سعيه لمساعدة بلداننا الأعضاء وتشجيع اقتصاد عالمي أقوى وأكثر قابلية للاستمرار. وقد أقر قادة مجموعة العشرين بأننا جميعا نواجه تحديات جسيمة على مستوى السياسة الاقتصادية مع دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة زاد فيها عدم اليقين. وبينما توجد مهام كثيرة لا يزال يتعين القيام بها، فإن مناقشاتنا النشطة التي استمرت طوال يومين في مدينة كان" أوضحت إمكانية التوصل إلى أرضية مشتركة من أجل تحقيق الصالح العام.

"وقد أكد قادة مجموعة العشرين مجددا أهمية التعجيل بتنفيذ التدابير التي أعلنتها منطقة اليورو في السادس والعشرين من أكتوبر بشأن وضع إطار شامل لمعالجة الأزمة التي تواجه المنطقة. وكان قادة منطقة اليورو الأعضاء في مجموعة العشرين قد كرروا تأكيد عزمهم على السير في هذا الاتجاه. وفي هذا السياق، أرحب بقرار إيطاليا دعوة الصندوق إلى تكثيف عملنا المتعلق بالرقابة والمتابعة، بهدف المساهمة في دعم الخطوات الرئيسية التي بدأت الحكومة اتخاذها على صعيدي تصحيح أوضاع المالية العامة والإصلاحات الهيكلية.

"وإضافة إلى ذلك، أشعر بالتفاؤل إزاء التأييد الذي أبداه القادة لتعزيز دور الصندوق في ثلاثة مجالات:

- أولا، أرحب بالتزام مجموعة العشرين بضمان استمرار تأمين الموارد الكافية للصندوق حتى يضطلع بدوره النظامي، لصالح جميع بلداننا الأعضاء.

- ثانياً، بناء على الخطوات المتخذة بالفعل لتعزيز أدوات الإقراض التي نعتمد عليها لمساعدة بلداننا الأعضاء في مختلف أنحاء العالم على مواكبة الأزمات، سوف أعمل بالتعاون مع المجلس التنفيذي للتعجيل باعتماد تسهيل جديد هو "الخط الوقائي والداعم للسيولة" – من أجل توفير قدر أكبر من السيولة قصيرة الأجل بدرجة أعلى من المرونة لمساعدة البلدان ذات السياسات والأساسيات الاقتصادية القوية التي تواجه صدمات نظامية.

- ثالثاً، أكدت مجموعة العشرين أهمية تعزيز رقابة الصندوق. وفي هذا الصدد، سنقدم اقتراحات لاتخاذ قرار متكامل جديد بشأن الرقابة في أوائل العام القادم – بهدف تعزيز الشعور بملكية العملية الرقابية وزيادة تأثيرها وفعاليتها.

"كذلك اتخذت مجموعة العشرين خطوات كبيرة نحو بناء نظام نقدي دولي أكثر استقراراً وصلابة. وتشمل هذه الخطوات الاتفاق على نتائج مترابطة بشأن إدارة التدفقات الرأسمالية، وخطوات لتوسيع نطاق سلة "حقوق السحب الخاصة" – تمشياً مع هدف زيادة التنوع في نظام العملة العالمية.

"وتعلّق أهمية كبيرة أيضاً على ما اتفق عليه القادة من مواصلة تعزيز التنظيم المالي. فمن الضروري وجود قطاعات مالية أقوى وأكثر أماناً لتوفير الائتمان المطلوب لتمويل التعافي الاقتصادي وخدمة احتياجات الاقتصاد العيني، بما في ذلك توفير المزيد من فرص العمل.

"وختاماً، أود التأكيد مرة أخرى على روح التعاون متعدد الأطراف التي تجسدت في "خطة عمل كان للنمو والوظائف" والضرورة الملحة لتنفيذها على الفور. فالبطالة المرتفعة وشبكات الأمان الاجتماعي الكافية قضيتان ملحتان. ونحن في الصندوق ملتزمون بتكثيف العمل الذي يركز على التفاعل بين السياسة الاقتصادية الكلية والقضايا الاجتماعية باعتبارها مسألة ذات أولوية – بما في ذلك تعاوننا مع منظمة العمل الدولية.

"إن المخاطر جسيمة. والتحليل الذي أجراه الصندوق لدعم عملية التقييم المتبادل بين أعضاء مجموعة العشرين يوضح أن الإجراءات الجماعية الملائمة يمكن أن تحقق زيادة في إجمالي الناتج المحلي العالمي قدرها ١,٥% بحلول عام ٢٠١٦، مع إضافة ما يتراوح بين ٢٠ مليون و ٤٠ مليون وظيفة جديدة."